المبرد ومخالفته لسيبويه
في بعض القضايا النحوية والصرفية

د/فهد سالم خليل الراشد
باحث لغوي - دولة الكويت

مقدمة: ترجمة المبرد وآثاره.

المبرد: محمد بن زيد بن عبد الأكثر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم – وهو ثمالة – بن آحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث[1].

ولادته وكنيته: كانت ولادته في يوم الإثنين عيد الأضحى سنة عشر ومائتين، وقيل سنة سبع ومائتين وكنايته "أبو العباسي"[2].

لقبه: بضم الميم، وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة وهو لقب عرف به واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك، فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتاب "الألقاب" أنه قال سئل المبرد: لِمَ لقبت بهذا اللقب؟ فقال: كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا يعني غلاف مزملة فارغا، قد دخلت فيه وغطى رأسه، ثم خرج إلى الرسول وقال: ليس هو عندي، فقال: أخبرت أنه دخل إليك، فقال: ادخل الدار وفتشها، فدخل فطاف كل موضع في الدار، ولم يفطن لغلاف المزملة، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرد، المبرد، وتسامع بذلك فلهجوا به[3].

وينقل لنا محمد عبد الخالق عضيمة عن السيرافي: "يضبط الراء بالكسرة ويقول: "لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرد بكسر الراء: أي المثبت للحق، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء"[4].

ثــمالة: بضم الثاء المثلثة، وفتح الميم، وبعد الألف لام هذه النسبة إلى ثمالة، واسمه عوف بن أسلم وهو بطن من الأزد، قال المبرد في كتاب الإشتقاق: إنما سميت ثمالة لأنهم شهدوا حربًا فني فيها أكثرهم، فقال الناس. ما بقي منهم إلا ثمالة، والثمالة البقية اليسيرة[5].

نشأته وطلبه للعلم: نزل المبرد بغداد وكان إمامًا في النحو واللغة، وشغف من الصغر بالنحو والتصريف: لزم أبا عمر الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه ولزم أبا عثمان المازني، وتصدر حلقته يقرأ عليه الكتاب. إستدعاه المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى "سر من رأى" سنة 246 ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية، ومضى يحاضر الطلاب ببغداد في النحو واللغة. عني بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس، وكان يحتكم دائمًا إلى القياس ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب، ويعد آخر أئمة المدينة البصرية، كثرت المناظرات بينه وبين ثعلب زعيم مدرسة الكوفة وكتب له فيها دائمًا التفوق عليه[6].

حتى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي وكان صديقهما، قال: قلت لأبى عبد الله الدينوري ختن ثعلب: لِمَ يأبى ثعلب الإجتماع بالمبرد؟ فقال: لأن المبرد حسن العبارة، حلو الإشارة، فصيح اللسان، ظاهر البيان، وثعلب مذهبه، مذهب المعلمين، فإذا اجتمعا في محفل حكم للمبرد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن[7].

بين المبرد وثعلب:

إختلف المبرد وثعلب بحضرة الأمير محمد بن عبد طاهر بن الحسين الذي كان ينفق معظم وقته في البحوث العلمية، وكان يهوى المناظرات فكثر ما جمع لها بين علماء الفريقين: البصري والكوفي في قول امرئ القيس:

لَـــــــها متنتـــــــان خَظَاتـــــــا كَمـــــــا
أكَـــــــبَّ عَلَـــــــى سَـــــــاعِدَيْهِ النَّمِـــــــرْ

فقال ثعلب: إنه خظتا كما يقال غزتا إلاّ أنّه رد الألف التي كانت ساقطة في الواحد لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء لأجل ألف التثنية، ومسموع ذلك ضرورة النظم.

وقال المبرد: إنه خظاتان فحذف نون المثنى للإضافة إلى "كما".

فثعلب يرى أن الكلمة فعل وأن الألف الثانية فيها اسم، والمبرد يخالفه في الأمرين، فالكلمة اسم والألف الثانية حرف علامة المثنى، أما الألف الأولى عندهما فهي لام الكلمة سواء أكانت

فعلا كما يرى ثعلب أم اسمًا كما يرى المبرد، ولما طال تلاحيهما بحضرة الأمير قال ثعلب للأمير: أيصح أن يقال: مررت بالزيدين ظريفي عمرو؟ فيضاف نعت الشيء إلى غيره فقال: لا والله ما يقال هذا، ثم التفت إلى المبرد فأمسك ولم يقل شيئا ثم قام من المجلس مقهورًا.

قال القفطي: قال البصريون والقول ما قاله المبرد، وإنما ترك الجواب أدبًا مع محمد ابن عبد الله بن طاهر لما تعجل اليمين وحلف لا يقال هذا[8].

كما كان المبرد غير متقيد برأي المذهبين: البصري والكوفي متى بدا له رأي آخر. فمن ذلك على سبيل التمثيل منعه تقديم خبر ليس عليها، قال ابن جني بعد مقدمة يعيب فيها اللائمين على المنفرد برأي جديد: "وذلك كإنكار أبى العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له أجاز هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وأصحابنا كافة، والكوفيون أيضا معناه فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه إلخ..."[9].

شيوخه وتلاميذه: أخذ الأدب عن أبى عثمان المازني وأبى حاتم السجستاني ولزم أبا عمر الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه[10].

ومن تلاميذه أبو بكر بن دريد وقد اشتهر في المباحث اللغوية وابن درستويه وقد اشتهر في المباحث الصرفية ومحمد بن علي "مبرمان" والأخفش الصغير "علي بن سليمان الذي اشتهر في المباحث النحوية، ومنهم الزجاج والسراج[11]. كما يقال بأن نفطويه أخذ عنه أيضا[12].

وفاته: توفي يوم الإثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين ومائتين 286، ودفن بمقبرة باب الكوفة، وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي[13].

أقوال العلماء فيه:

قال عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب وأبو بكر بن أبي الأزهر: كان أبو العباسي محمد بن زيد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان وملوكية المجالس وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخط وصحة القريحة وقرب الإفهام ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه[14].

ذكر ابن جني فقال "يعد جيلا في العالم وإليه أفضت مقالات أصحابنا "يريد البصريين" وهو الذي نقلها وقررها وأجدى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[15].

ويقول الأزهري في مقدمة معجمه "تهذيب اللغة" كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه[16].

قال عنه الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية: تدل كتابات المبرد المختلفة على أنه كان دقيق الحس اللغوي دقة شديدة، فأودع كتبه ومصنفاته كثيرًا من الملاحظات اللغوية والتعبيرية التي تدل على رهافة حسه[17].

- كان الإمام إسماعيل القاضي يقول: ما رأى محمد بن زيد مثل نفسه[18].
- وقال السيرافي: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: "ما رأيت أحسن جوابًا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم، ولقد فاتني منه علم كثير لقضاء زمام ثعلب[19].
- وقال السيرافي أيضا: سمعت نفطويه يقول: ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرد وأبى العباس بن الفرات[20].
- وقال المفجع البصري: كان المبرد لكثرة حفظه للغة وغريبها يتهم بالوضع فيها[21].

مصنفاته:

المقتضب: قال عنه الشيخ الجليل "محمد عبد الخالق عضيمة" كان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصلية كتاب سيبويه وكتاب المقتضب وهو أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة فالمقتضب صنعه شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها ورفعوا منارها في القرن الثالث الهجري، ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره، ونضجت ثقافته، واستوت معارفه لذلك كان أنفس مؤلفاته وأنضج ثمرته، وكان المرآة الصادقة التي تجلو مذهبه النحوي في صورة معبرة واضحة القسمات، مبنية الملامح.

ملحوظة: يقول المحقق "لقد بذلت أقصى الجهد في ذلك حتى بلغت نصوص سيبويه التي تضمنها التعليق على المقتضب 1550 نصا هذا غير شواهد سيبويه في المقتضب التي بلغت 380 شاهدا وغير ما اكتفيت به من الإحالات"[22] هاتان العبارتان توحيان بأن كتاب المقتضب هو الأول وكتاب سيبويه هو التالي وليس هذا من الإنصاف في شيء.

وجاء في معجم الأدباء حديث عن كتاب المقتضب ما نصه: "المقتضب في النحو وهو أكبر مصنفاته وأنفسها إلاّ أنه لم ينتفع به أحد. قال أبو علي الفارسي نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلاّ مسألة واحدة وهي وقوع "إذا" جوابا للشرط في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم:36] ويزعمون أن سبب

عدم الإنتفاع به، أن هذا الكتاب أخذه ابن الراوندي الزنديق عن المبرد وتناوله الناس من يد ابن الراوندي فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به[23].

الكامل والفاضل:

وهما نصوص أدبية عني بشرحها فيها من لغة وقد يعرض لبعض مسائل نحوية[24].

كتاب الرَّدّ على سيبويه:

أو مسائل الغلط، وفيه حاول أن يظهر مقدرته في تخطئة إمام النحاة جامعًا ملاحظات الأخفش وغيره في هذا الصدد، وكان يقول بعد أن تقدمت به السن: "إن هذا كتاب عملناه في أوان الشبيبة والحداثة" معتذرًا بذلك عنه ويقول ابن جني: "أمّا ما تعقب به العباس المبرد محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب إلاّ الشيء النزر وهو أيضًا مع قلته من كلام غير أبى العباسي".

ورد ابن ولاد المصري على ما أورده من هذه المسائل في كتاب سماه الإنتصار لسيبويه ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية[25].

- **الروضة:** وقد نسب إليه أنه حرف في هذا الكتاب كلمتين قوله في حبيب بن خورة أنه ابن جورة بالجيم وفي ربعي بن حراش أنه ابن جراس بالسين[26].
- المدخل في كتاب سيبويه.
- كتاب الإعراب
- كتاب التصريف
- كتاب العروض
- كتاب القوافي
- كتاب البلاغة
- كتاب الرسالة الكاملة
- كتاب الجامع "لم يتم"
- كتاب قواعد الشعر
- كتاب ضرورة الشعر

- كتاب الفاضل والمفضول، وقد يكون كتاب الفاضل هذا ما تطرق إليه د. شوقي ضيف مع كتاب الكامل.
- كتاب الرياض المونقة
- كتاب الوشي
- كتاب شرح كلام العرب وتخليص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب مبانيها.
- كتاب الحث على الأدب والصدق
- كتاب أدب الجليس
- كتاب الناطق
- كتاب المادح والمقابح.
- كتاب الإشتقاق
- كتاب المقصور والممدود
- كتاب المذكر والمؤنث
- كتاب معاني القرآن "ويعرف بالكتاب التام"
- كتاب الخط والهجاء
- كتاب الأنواء والأزمنة
- كتاب احتجاج القراء وإعراب القرآن
- كتاب الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه
- كتاب صفات الله جل وعلا
- كتاب العبارة عن أسماء الله تعالى
- كتاب شرح شواهد كتاب سيبويه
- كتاب معنى كتاب الأخفش الأوسط
- كتاب الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه
- كتاب معنى كتاب سيبويه

- كتاب الحروف
- كتاب المدخل في النحو
- كتاب أسماء الدواهي عند العرب
- كتاب ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه في القرآن. ذكره الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية بعنوان "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"[27].
- كتاب التعازي
- كتاب قحطان وعدنان
- كتاب طبقات النحويين البصريين وأخبارهم[28].

مخالفة رقم 1

سيبويه: يرى أن الواو التي يجر بعدها المبتدأ المنكر في مثل:

وَلَيْـــلٍ كَمَـــوْجِ البَحْـــرِ أَرْخَـــى سُـــدُولَهُ
عَلَـــيَّ بِـــأَنْواعِ الهُمُـــومِ لِيبْتَلِـــي

إنما هو واو عطف، والمبتدأ المنكر بعدها مثل "ليل" في البيت مجرور "برب" المحذوفة ومن هنا سميت هذه الواو "واو رب".

المبرد: يرى أن "واو رب" ليست عاطفة بل هي حرف جر واحتج بأن الشعراء يفتحون بها أحيانًا قصائدهم كقول رؤبة في مطلع إحدى قصائده:

"وقـــاتِمِ الأعْمـــاقِ خـــاوي المُخْتَـــرَقْ"

مما يؤكد أنها غير عاطفة، إذ لا يسبقها أحيانًا شيء يمكن أن تعطف عليه[29].

تعليق: عندما تكلم ابن هشام عن حرف الواو بدأها بواو العطف و واو الإستئناف و واو الحال الداخلة على الجملة الإسمية، و واو المعية و الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، ثم قال "السادس والسابع": واوان ينجر ما بعدهما، إحداهما "واو القسم" ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلاّ بمحذوف. الثانية "واو رب" كقول امرئ القيس:

وَلَيْـــلٍ كَمَـــوْجِ البَحْـــرِ أَرْخَـــى سُـــدُولَهُ
عَلَـــيَّ بِـــأَنْواعِ الهُمُـــومِ لِيبْتَلِـــي

حيث قال: ولا تدخل إلا على منكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح أنها واو العطف وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة:

"وقـــــاتِمِ الأعْمـــــاقِ خـــــاوي المُخْتَـــــرَقْ"

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة أو واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال:

وَوَاللهِ لَـــــــوْ لا تَمْـــــــرُهُ مَـــــــا حَبَبْتُـــــــهُ

(وَلَـــا كَـــاَن أَدْنَـــى مِـــنْ عُبَيْـــدٍ وَمُشْـــرِقِ) [30]

وورد في كتاب الأنصاف لابن الأنباري مسألة رقم خمسة وخمسين أن أبا العباس المبرد ذهب مع رأي الكوفيين على أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها وكانت حجتهم كالتالي:

الواو هي العاملة لأنها نابت عن رب، فلما نابت عن رب وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها وصارت كواو القسم، فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء. فكذلك الواو ها هنا، لما نابت عن رب عملت الخفض كما تعمل رب. رد ابن الأنباري على فساد قول المبرد والكوفيين لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار رب من غير عوض منها، وذلك نحو قوله:

رَسْـــــمِ دَارٍ وَقَفْـــــتُ فِـــــي طَلَلِـــــهْ

كِـــدْتُ أَقْضِـــي الحيَـــاةَ مِـــنْ جَلَلِـــهْ

الشاهد: "رسم دار" فإن الرواية فيه بجر الرسم وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظًا برب المحذوفة الباقي عملها، قال ابن يعيش: أراد رب رسم دار. ثم حذف لكثرة استعمالها".

مِثْلِـــــكِ أوْ خَيْـــــرٍ تَرَكْـــــتُ رَذِيَّـــــةً

تُقَلِّـــــبُ عَيْنَيْهَـــــا إذَا طَـــــارَ طَـــــائِرُ

الشاهد: "مثلك أو خير" حيث جر "مثلك" برب المحذوفة من غير أن يقيم الواو مقام رب، فهذا يدل على أن الجر ليس بالواو، إذ لو كان الجر بها لم تحذف لأن الأصل في حرف الجر ألا يعمل وهو محذوف لضعفه، وإنما اغتفروا ذلك في رب لكثرة استعمالها.

وذهب المبرد مع الكوفيين أيضا على أنها ليست عاطفة لأن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحو الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله:

وَبَلَـــــــــدٍ عَامِيَـــــــــةٍ أَعْمَـــــــــاؤُهُ

الشاهد: "وبلد" فإنه يرد "ورب بلد" وليست هذه الواو واو العطف إذا لا معطوف عليه بحكم أن هذا البيت أول الأرجوزة.

قال المؤلف هذه الواو واو عطف وإن وقعت في أول القصيدة، لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر كأنه قال: رب قفر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أعماؤه قطعته[31].

يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار، إشعارا بشهامته وشجاعته.

وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف، فينبغي أن لا تكون عاملة فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رب على ما بينا والله أعلم[32].

وللمؤلف كلام جميل ومقنع حيث يقول "والذي أعتمد عليه في الدليل علمًا أن هذه الأحرف التي هي الواو (يعني بها واو رب) والفاء وبل ليست نائبة عن رب ولا عوضًا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال "ورب بلد" و"بل رب بلد" و"فرب حور"[33]. ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورها معها، لأنه لا يجوز أن يجمع بينهما، فلا يقال "وبالله لأفعلن" وتجعلهما حرفي قسم وكذلك أيضًا الفاء، لما كانت عوضًا من الواو كما كانت الواو عوضًا من الباء لم يجمع بينهما، فلا يقال: "وتالله" وتجعلها حرفي قسم، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، فأما قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء:57] فالواو فيه واو عطف، وليست واو القسم فلم يمتنع أن يجمع بينهما وبين تاء القسم فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضًا عنها بخلاف واو القسم، وأنها واو عطف[34].

مخالفة رقم (2)

سيبويه: ذهب سيبويه مع جمهور البصريين بعدم جواز "حتى الجارة" في مضمر

المبرد: وقد أجاز المبرد ذلك محتجًا بمثل قول الشاعر:

أَتَـــتْ حَتَّـــاك تَقْصِـــدُ كُـــلَّ فَـــجٍّ
تُرجـــى منْـــك أَنَّهـــا لا تَخيـــبُ[35].

تعليق: ذكر ابن هشام "حتى" في كتابه مغني اللبيب: بأن لها ثلاثة معان، انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء وتستعمل على ثلاثة أوجه.

أحدهما: أن تكون حرفًا جارًا بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور أحدها أن لمخفوضها شرطين، أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا، خلافًا للكوفيين والمبرد وهذا ما يعنينا في هذه المخالفة فأما قوله:

أَتَـــــتْ حَتَّـــــاك تَقْصِـــــدُ كُـــــلَّ فَـــــجٍّ

تُرجـــــى منْـــــك أَنَّهـــــا لا تَخيـــــبُ[36].

فضرورة. واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضًا مما قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أنه قد يكون ضميرًا حاضرًا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدم غير الكل كقولك "زيد ضربت القوم حتاه".

وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة "قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك" بالفصل، لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة "حتاك" بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب" "رأيتك أنت" وفي البدل منه "رأيتك إياك" فلم يحصل لبس، وقيل لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهي فرع عن إلى فلا تحتمل ذلك[37].

مخالفة رقم (3)

سيبويه: يرى سيبويه إلى أن إذا ولي كلمة "لو" "أن" المفتوحة الهمزة المشددة النون مثل "لو أنك قمت" أعربت "أن" وما بعدها في تأويل مصدر مبتدإ مثل تالي "لولا" في نحو "لولا زيد لجئت".

المبرد: وذهب المبرد مع الكوفيين إلى أن "أن" وما بعدها في تأويل مصدر فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت[38].

تعليق: ذكر ابن هشام هذه المخالفة في كتابه مغني اللبيب حيث قال عن "لو" "تقع أن" بعدها كثيرًا نحو قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة:103] ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [الحجرات:5] ﴿ **وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا** ﴾ [النساء:66] به

وقول الشاعر:

ولـــو أن مـــا أســـعى لأدنـــى معيشـــة
كفـــاني ولم أطلـــب قليـــل مـــن المـــال

وموضوعها عند الجميع رفع فقال سيبويه: بالإبتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها أي "ولو ثبت أنهم آمنوا" ورجح بأن فيه إبقاء لو على الإختصاص بالفعل[39].

ولو رجعنا إلى الآيات الكريمات فماذا نقدر في الآية هل نقول ولو ثبت أنهم آمنوا و"لو ثبت أن كتبنا عليهم" ولو ثبت أنهم صبروا و"لو ثبت أنهم فعلوا ما يوعظون به" يخيل إليَّ بأنه لا يوجد هناك معنى واضح لتقدير الفعل ثبت وما بعده مؤول بمصدر فاعل؛ فإن الله عزّ وجلّ يثبت لمن؟ لنفسه أم لخلقه؟ وكذلك "لو ثبت أنا كتبنا عليهم" من أين يأتي الثبات؟ بمعنى من أي جهة أليست جهة الله واحدة؟

مخالفة رقم (4)

سيبويه: ذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوي، وإنما ينصبه عامل لفظي، ولذلك قدر في صيغتيه المسموعتين: "ما أنت وزيدا" و"كيف أنت وزيدًا" أنهما على تقدير "ما كنت وزيدًا" و"كيف تكون وزيدًا".

المبرد: وذهب المبرد إلى أنه يجوز في العبارتين تقدير كان التامة ماضية أو مستقبلة، أي لا داعي للتقيد في المثال الأول بكان الماضية وفي المثال الثاني بتكون المستقبلة[40].

تعليق: ذكر د. شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية رد ابن ولاد على المبرد في هذه المخالفة فقال: "إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه لأن ما" في المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار فهو إنما يقال لمن أنكر على شخص مخالطة زيد أو ملابسته، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر، أما ما لم يثبت ولم يستقر فليس محلا لإنكار، وأما كيف فعلى بابها من الإستفهام، والمعنى كيف تكون إذا وقعت ملابستك لزيد في المستقبل[41].

وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وبعد ما استفهام أو كيف نصب الإسم على المعية بفعل كون مضمر وجوبًا "بعض العرب" فقالوا ما أنت وزيدًا ومنه قوله ما أنت والسير في متلف.

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد والأصل ما تكون وزيدًا وكيف تكون وقصعة، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من الإسم استفهام، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير.

أَزْمـــــانَ قـــــومِي والجماعـــــةَ كالـــــذي
لَـــــزَمَ الرِّحالـــــةَ أنْ تَميـــــلَ مَمِـــــيلاَ.

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا. قدره سيبويه[42].

وعلى هذا لو قدرنا الفعل كان بالماضي والفعل تكون بالمضارع على المثال "ما أنت وزيدًا " نقول "ما كنت وزيدًا " لا خلاف عليه وقولنا "ما تكون وزيدًا " كذلك المعنى مستقيم ولا خلاف في ذلك لأن التعبيرين كلاهما يفيد الإنكار والتحقير.

وقد جاء في الكتاب لسيبويه 305/1 ما نصه "وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبًا:

أَزْمـــــانَ قـــــومِي والجماعـــــةَ كالـــــذي
لَـــــزَمَ الرِّحالـــــةَ أنْ تَميـــــلَ مَمِـــــيلاَ.

كأنه قال: **أزمان قومي والجماعة** فحملوه على كان أنها تقع في هذا الموضع كثيرًا، ولا تنقض ما أراد من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنه إذا قال: أزمان قومي كان معناه، أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي، وما كان حضن وعمرو والجيادا. ولو لم يقل: أزمان كان؛ لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي، لأنه أمر قد مضى[43].

مخالفة رقم (5)

سيبويه: ذهب إلى أن فاعل خلا وعدا إذا نصبا ما بعدهما في الإستثناء ضمير مستكن في الفعل لا يبرز، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر، والتقدير في مثل "قام القوم خلا زيدًا" خلا هو أي بعضهم زيدًا.

المبرد: وذهب المبرد إلى أنه عائد على "من" المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت "قام القوم" علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدًا بعض من قام فإذا قلت عدا زيدًا كان التقدير عدا هو أي عدا من قام زيدًا.[44]

تعليق: تكلم ابن هشام عن "حاشا" وجمعها بالحكم مع "عدا" وخلا في هذه المخالفة حيث إن فاعل "حاشا" "وعدا" و"خلا" ضمير مستتر عائدًا على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل "قام القوم حاشا زيدًا " فالمعنى جانب هو – أي قيامهم، أو القائم منهم أو بعضهم - زيدًا[45].

على ذلك فإن ابن هشام قد وافق رأي سيبويه ورأي المبرد ووفق بينهما لأن الأمر واحد.

مخالفة رقم (6)

سيبويه: ذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه، فلا يقال "نعم الرجل رجلا محمد".

المبرد: وذهب المبرد إلى أنه يجوز ذلك لوروده في أشعار العرب مثل:

تَـــــزوَدْ مثـــــلَ زادِ أبيـــــكَ فينـــــا

فـــــنعمَ الـــــزادُ زادُ أبيـــــك زَادَا

وقول آخر:

نِعْـــمَ الفَتَـــاةُ فَتَـــاةً هِنْـــدُ لَـــوْ بَـــذَلَتْ

رَدَّ التَّحِيَّـــــةِ نُطْقًـــــا أَوْ بِإِيمَـــــاءِ[46]

تعليق: ذكر ابن هشام في كتابه مغني اللبيب 535/2 هذه المخالفة تحت عنوان "وما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه "ما نصه" اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة فأوجه الإتفاق أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام.

وأما أوجه الإفتراق فأحدهما، أن الحال تكون جملةً "جاء زيد يضحك" أو ظرفًا "رأيت الهلال بين السحب" وجارًا ومجرورًا نحو قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:79] والتمييز لا يكون إلا اسمًا.

والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾ [الإسراء:37].

والثالث: أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات.

والرابع: أن الحال تتعدد بخلاف التمييز.

والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفًا، أو وصفًا يشبهه نحو ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر:7] (هذه قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائي) ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

السادس: أن حق الحال الإشتقاق، وحق التمييز الجمود. وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو "هذا مالك ذهبًا" ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف:74] ويقع التمييز مشتقًا نحو "لله دره فارسًا" وقولك "كرم زيدًا ضيفًا " إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم. فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز.

السابع: "وهو ما يعنينا" أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [القصص:31] ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل:19] ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف:74]. ولا يقع التمييز كذلك فأما ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة:36] فشهرًا مؤكد لما فهم من ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من "نعم الرجل رجلا زيد" فمردود، وأما قوله:

تَـــــزوَدْ مثـــــلَ زادِ أبيـــــكَ فينـــــا
فـــــنعمَ الـــــزادُ زادُ أبيـــــك زَادَا

فالصحيح أن "زادًا " معمول لتزود، إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي تزوده من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله:

نِعْـــمَ الفَتَـــاةُ فَتَـــاةً هِنْـــدُ لَـــوْ
بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّـــةِ نُطْقًـــا أَوْ بِإِيمَـــاءِ[47]

ففتاة حال مؤكدة[48].

وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "وجمع تمييز وفاعل طهر، فيه خلاف عنهم قد اشتهر "قال الأشموني في بيت ابن مالك: إختلف النحاة في الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزها، فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظمًا ونثرًا فمن النظم قوله:

نِعْـــمَ الفَتَـــاةُ فَتَـــاةً هِنْـــدُ لَـــوْ بَـــذَلَتْ

الشاهد فيه أنه جمع فيه بين التمييز وهو فتاة والفاعل الظاهر. وغير المجيزين حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر.

والتغلبيـــــونَ بِـــــئسَ الفحـــــلُ فحلُهـــــم

الشاهد في "فحلا" حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكد، وقيل الحال مؤكدة.

فـــــــنعمَ الـــــــزادُ زادُ أبيـــــــك زَادًا

الشاهد في "نعم الزاد" حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدًا.

وفي النثر ما حكي من كلامهم: نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب.

وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا وتأولا ما سمع[49].

مخالفة رقم (7)

سيبويه: يعرب سيبويه "ركضًا" في مثل "جاء ركضًا " حالا مؤولا بالمشتق. فتأويله راكضًا.

المبرد: يعربه مفعولا مطلقًا دالا على نوع الفعل[50].

تعليق: جاء في الألفية:

ومصـــــــدر منكـــــــر حـــــــالا يقـــــــع

بكثـــــــرة كبغتـــــــة زيـــــــد طلـــــــع

وجاء زيد ركضًا، وقتلته صبرًا. وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف. أي باغتًا وراكضًا ومصبورًا: أي محبوسًا.

وذهب الأخفش والمبرد إلى نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركض ركضًا وقتلته يصبر صبرًا، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة. وجاء ركضًا في تأويل ركض ركضًا وقتلته صبرا في تأويل صبرته صبرًا. وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلوع بغتة، وجاء مجيء ركض، وقتلته قتل صبر. وقيل هي مصادر على حذف مضاف. والتقدير طلع ذا بغتة، وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر[51].

مخالفة رقم (8)

سيبويه: يرى أن "إذ ما" الشرطية حرف مثل "إن".

المبرد: يرى أنها ظرف مثل إذ وإذا[52].

تعليق: يرى ابن هشام في المغني أنها أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافًا لبعضهم ولم يزد على ذلك[53]. وجاء مثل هذا الرأي في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 121/2، كما جاء أيضًا في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 321/2 وإن كان يوافق ما ذهب إليه سيبويه.

مخالفة رقم (9)

سيبويه: يعرب "حقًا " في مثل " أحقًا أنك ذاهب" مفعول فيه منصوب على الظرفية، وهو خبر مقدم وأن وما بعدها مؤولان بمصدر مبتدإ، فالتقدير "أفي الحق ذهابك".

المبرد: يعرب "حقًا " مفعولاً مطلقًا حذف فعله أي حق حقًا، وأن وصلتها فاعل.[54]

تعليق: جاء في ألفية ابن مالك:

ومنـــــه مـــــا يدعونـــــه مؤكـــــدا
لنفســـــــــه أو غـــــــيره، فالمبتـــــــدأ
نحـــــو "لـــــه" علـــــى ألـــــف عرفـــــا
والثـــــاني كـــــإبني أنـــــت حقـــــا صرنـــــا

وقال الشارح ابن عقيل: والمؤكد لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، فتصير بذكره نصا فيه، نحو "أنت ابني حقًا" فـ"حقًا" مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير "أحقه حقًا" وسمي مؤكدًا لغيره، لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره، لأن قولك "أنت ابني" يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا على معنى أنت عندي في النحو بمنزلة ابني فلما قال "حقًا" صارت الجملة نصًا في أن المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لأنها به نصًا، فكان مؤكدًا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه[55].

مخالفة رقم (10)

سيبويه: ذهب إلى أن "ما" حين تدخل على "قل" ونحوها مثل "كثر" "وطال" تكفها عن العمل، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل قلما يكتب فأما قول المراد:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقال فيه إنها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل لفعل محذوف مفسر والتقدير يدوم.

المبرد: ذهب إلى ما في "قلما" زائدة وهي لا تكفها عن العمل فوصال فاعل "لقلما"[56].

تعليق: علق ابن هشام على "ما" بأنها قد تكون زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة. والكافة ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال: قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها كقوله:

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبيبُ إلى ما يُورِثُ المَجْدَ دَاعِيًا أو مُجِيبَا

فأما قول المرار:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقال سيبويه ضرورة، فقيل: وجه الضرورة لأن حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاها فعلا مقدرًا، وأن "وصال" مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكر وقيل وجهها أنه قدم فاعل ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهه أنه ناب الجملة الإسمية عن الفعلية كقوله:

فَهَلًّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وزعم المبرد أن "ما" زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن "ما" مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[57]. وإن كنا نميل إلى ما ذهب إليه المبرد حيث إن الحديث عن الصدود والهجر فوصال فاعل للفعل قل وما زائدة أما عن يدوم في آخر البيت ففعلها محذوف وجوبًا تقديره هو يعود على الوصال.

مخالفة رقم (11)

سيبويه: ذهب إلى أن ﴿ **فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ** ﴾ في قوله عز وجلّ: ﴿ **قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ** ﴾ **[الزمر:46]**على نداء آخر أي يا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ.

المبرد: ذهب إلى جواز وصف اللهم بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحل وجعل "فاطر" نعتًا للفظ الجلالة[58].

تعليق: جاء في كتاب سيبويه: وأعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا اللّه اغفر لنا. وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف.

وقال الخليل رحمه اللّه: اللهم نداء والميم ها هنا بدل من "يا " فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه اللّه آخر كلمة بمنزلة يا في أولها.

وأما قوله عز وجل "قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ" فعلي يا فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأن له حالا ليست لغيره[59].

وجاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني قال أبو خراشه:

إنّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللّهُمَّ يَا اللّهُمَّا

الشاهد: فيه "يا اللهم" حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل: ﴿ **قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ** ﴾ وكذلك: ﴿ **قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ** ﴾ **[آل عمران:26]** ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف[60].

وجاء في هامش الأنصاف مسألة رقم 47 شاهد رقم 124 يقول فيه:

إنّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّاأَقُولُ يَا اللّهُمَّ يَا اللّهُمَّا

ومحل الاستشهاد هنا قوله "يا اللهم" حيث جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشدودة في نداء لفظ الجلالة واعلم – أولا – أن نداء لفظ الجلالة قد ورد على عدة أوجه.

الوجه الأول: وهو الأصل، الأكثر استعمالا أن نقول "يا اللّه" تدخل حرف النداء على الاسم الجليل وتقطع الهمزة.

الوجه الثاني: أن تقول "يا اللّه" تدخل حرف النداء على الاسم العظيم وتجعل همزته همزة وصل.

الوجه الثالث: أن تقول "اللهمّ"، تحذف حرف النداء وتأتي في آخر الاسم الكريم بميم مشددة وقد اختلف النحاة في هذه الميم المشددة فقال البصريون وأنصارهم: هي عوض عن حرف النداء وقال قوم – منهم الفراء- هذه الميم المشددة بقية كلمة، وأصل العبارة: يا اللّه أمنا بخير. وقد أنكر ذلك الزجاج وشنع على القائل به، فمن ذهب إلى أن الميم المشددة عوض

عن حرف النداء قال: لا يجمع بين حرف النداء والميم المشددة في الكلام، فإن ورد ذلك في شعر فهو شاذ لا يقاس عليه، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ومن هؤلاء شيخ المحققين ابن مالك الذي يقول في الخلاصة "الألفية":

والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض

ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء.

والوجه الرابع أن نقول: "لا هم" فتحذف حرف النداء و"أل" من أول الإسم الكريم، وتجيء بالميم المشددة في آخره ومنه قول الراجز:

لا هم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج

يريد: إن كنت قبلت حجتي ويأتيك بي فأبدل الياء جيما، وأكثر هذه الوجوه هو الوجه الثالث، وهو الذي ورد استعماله في القرآن الكريم نحو قوله سبحانه ﴿ **قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ** ﴾[61].

مخالفة رقم (12)

سيبويه: ذهب إلى أن الخبر إذا كان مصدرًا مكررًا أو محصورًا نصب على تقدير أنه مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر مثل "أنت سيرًا سيرًا" و"ما أنت إلا سيرًا" تقديرهما "أنت تسير سيرًا سيرًا" و"ما أنت إلاّ تسير سيرًا".

المبرد: جوز ذلك في الصورتين الرفع على الخبرية، فتقول "أنت سير سير وما أنت إلا سير[62]

تعليق: قال ابن مالك كذا مكرر وذو حصر، ورد: نائب فعل الإسم عين استند. وقال ابن عقيل في شرح هذا البيت أي كذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا، إذا ناب المصدر عن فعل استند لإسم عين، أي أخبر به عنه، وكان المصدر مكررًا أو محصورًا فمثال المكرر "زيد سيرًا سيرًا" والتقدير "زيد يسير سيرًا"، فحذف "يسير" وجوبًا لقيام التكرير مقامه، ومثال المحصور ما زيد إلا سيرًا وإنما زيد سيرًا" والتقدير "ما زيد إلا يسير سيرًا، وإنما زيد يسير سيرًا فحذف "يسير وجوبًا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، فإن لم يكرر أو لم يحصر لم يجب الحذف، نحو "زيدًا سيرًا " والتقدير زيد يسير سيرًا، فإن شئت حذفت "يسير" وإذا شئت صرحت به. والله أعلم[63].

مخالفة رقم (13)

سيبويه: فضل نصب المضارع حين يعطف على اسم صريح، كقول من قالت:

لَلُـــــــبْسُ عَبـــــــاءةٍ وتَقَـــــــرَّ عـــــــيني
أحـــــبُّ إلـــــيّ مـــــن لُـــــبْسِ الشُّـــــفُوفِ

والفعل في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة ويجوز فيه الرفع. وعرض سيبويه في باب الإشتغال هذه الصورة "أنت عبد الله ضربته" واختار فيها رفع عبد الله لأنه فصل بين الإستفهام وعبد الله بلفظة أنت وجوز النصب.

المبرد: إختار النصب لأن همزة الإستفهام يحسن أن يليها فعل، وهو مسلط على أنت وعلى عبد الله معًا لذلك يحسن في رأيه نصب عبد الله.(64)

تعليق: الشاهد في هذا البيت "تقر عيني" حيث نصب الراء بأن مضمرة، والتقدير "ولبس عباءة وقرة عين" ولا يجوز رفعها على تنزل الفعل منزلة المصدر نحو "وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه(65).

وجاء في كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ما نصه: **(واو المعية).**

الكلام في الواو: الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب، ومعناها في النصب معنى مع قال الأخطل:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأْتِي مِثْلَهُعارٌ عليك – إذا فَعلْتَ - عَظيمُ

وتقول: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" أي لا تجمع بينهما، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن، أي أنت ممن يشرب اللبن قال جرير:

ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذاتَه فإنّك إن تَفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

نهاه عن الفعلين.

وقال الحطيئة:

أَلم أَكُ جارَكُمْ وتَكونَ بيني وبينَكُم المَوَدّةُ والإخاءُ

هذا واجب في المعنى، فكان يجب أن لا ينصب، لكن اللفظ لفظ الإستفهام.

وقال دريد بن الصمة:

قتلتُ بعبد الله خيرَ لِداتِهِ ذُؤَابًا فلم أفْخَرْ بذاك وأَجْزَعَا

أراد أني لم أفخر به وأنا جزع، إنما فخرت به غير جزع. ويقال في النفي "لا يسعني شيء ويعجز عنك" أي مع عجزه عنك وتقول في الأمر "إيتني وآتيك"، وإن أردت الأمر أدخلت اللام، فتقول "ولآتك" وقال الله عزّ وجلّ ﴿ **أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ** ﴾ [66] **[آل عمران:142]**. وقرأها بعضهم "ويعلمْ الصابرين" بالجزم. وقال الله تعالى: ﴿ **وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ **[البقرة:42]** وإن شئت جعلت "وتكتموا" على العطف وقال الله تعالى:﴿ **وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ **[الأنعام:27]**. قرئ بالرفع والنصب فالرفع على العطف وعلى القطع، وقال الأعشى:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فإنَّ أنْدى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ومن النصب قوله:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عيني
أحَبُّ إليّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

والشاهد في البيت أن الفعل نصب بعد الواو وقد عطف على اسم لا على فعل، وليس هناك ما يبرر النصب.

فقوله وتقرر منصوب بإضمار أن كأنه قال: للبس وأن تقر أي وقرة عيني وقال الأعشى:

لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ
تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ

على من روي تقضي على أنه اسم كان وقال كعب الغنوي:

وَمَا أَنَا لِلشيءِ الَّذي لَيْسَ نَافِعِي
ويَغْضَبَ منه صاحِبي بقَؤُولِ

يجوز في يغضب الرفع والنصب، فالرفع على أن يكون داخلا في صلة الذي، معطوفًا على قوله "ليس نافعي"، والنصب عطف على "الشيء" كما قال "وتقر عيني" وقد رد على سيبويه[67]. في هذا والأظهر أنه بمنزلة قوله "ليس زيد قائمًا ويقعد عمرو" أي مع قعود عمرو ويقال "دعني ولا أعود" فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود فقطع، ومثله في القطع (قول قيس بن زهير):

فَـــــلا يَـــــدعْني قَـــــوْمي صَـــــريحًا لحـــــرةٍ
لَـــــئنْ كُنْـــــتُ مَقْتُـــــولا وَيَسْـــــلم عَـــــامِرُ[68]

مخالفة رقم (14)

سيبويه: كان يصغر إبراهيم وإسماعيل على بريهم وسميعيل.

المبرد: صغرهما على أبيريه وأسمييع، لأن الهمزة أصلية وليست زائدة، لأنها لا تزيد أولا وبعدها أربعة أحرف، أما الميم فإنها تحذف لأنها آخر الكلمة، وآخر الكلمة يحذف كثيرًا في الخماسي حين يصغر كتصغير "سفرجل على سفيريج.[69]

تعليق: قال الأشموني في شرحه "حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بريها وسميعا، وهو شاذ لا يقاس عليه، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة وينبني عليهما تصغير الإسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه وأسيميع، وقال سيبويه بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدلا من الياء وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغير، برية، والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون[70].

مصادر والمراجع البحث:

- عنوان الكتاب: الأنصاف في مسائل الخلاف
- إسم المؤلف: أبو البركات، إبن الأنباري
- دار النشر: دار إحياء التراث العربي.
- عنوان الكتاب: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- إسم المؤلف: إبن هشام الأنصاري

- دار النشر: دار الشام للتراث
- الطبعة: الأولى
- عنوان الكتاب: حاشية الخضري
- إسم المؤلف:الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الخضري
- دار النشر: مكتبة مصطفى الحلبي
- الطبعة: 1940 م
- عنوان الكتاب: حاشية الصبان على شرح الأشموني
- إسم المؤلف: محمد بن علي الصبان
- دار النشر: دار إحياء الكتب العربية - مصر
- الطبعة: 1940 م
- عنوان الكتاب: الرد على النحاة
- إسم المؤلف: إبن مضاء القرطبي
- إسم المحقق: د. شوقي ضيف
- دار النشر: دار المعارف
- الطبعة: الثانية
- عنوان الكتاب: شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك
- إسم المؤلف: ابن عقيل
- إسم المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- دار النشر: مكتبة دار التراث
- الطبعة: 1980 م
- عنوان الكتاب: شرح ابن عقيل
- إسم المؤلف: ابن عقيل
- دار النشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
- الطبعة: 1993 م
- عنوان الكتاب: شرح الأشموني
- إسم المؤلف: الأشموني
- دار النشر: دار إحياء الكتب العربية

- عنوان الكتاب: طبقات النحويين واللغويين
- إسم المؤلف: أبو بكر الزبيدي الأندلسي
- إسم المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم
- دار النشر: دار المعارف
- الطبعة: الثانية
- عنوان الكتاب: كتاب سيبويه
- إسم المؤلف: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
- إسم المحقق: عبد السلام هارون
- دار النشر: دار الجيل - بيروت
- الطبعة: الأولى
- عنوان الكتاب: المبرد (حياته وآثاره)
- إسم المؤلف: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة
- دار النشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي
- عنوان الكتاب: المدارس النحوية
- إسم المؤلف: د. شوقي ضيف
- دار النشر: دار المعارف
- الطبعة: السابعة
- عنوان الكتاب: معجم الأدباء
- إسم المؤلف: ياقوت الحموي
- إسم المحقق: أحمد شمس الدين
- دار النشر: دار الكتب العلمية
- الطبعة: الأولى
- عنوان الكتاب: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
- إسم المؤلف: هشام الأنصاري
- إسم المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- دار النشر: المكتبة العصرية - بيروت
- الطبعة: 1991 م

- عنوان الكتاب: نشأة النحو
- اِسم المؤلف: الشيخ محمد الطنطاوي
- دار النشر: دار المعارف
- الطبعة: الثانية
- عنوان الكتاب: وفيات الأعيان
- اِسم المؤلف: ابن خلكان
- اِسم المحقق: د. إحسان عباس
- دار النشر: دار صادر بيروت
- الطبعة: 1994 م

هوامش البحث:

---

(1) طبقات النحويين واللغويين، ص101، وفيات الأعيان لابن خلكان، ص441، رقم الترجمة 608.

(2) وفيات الأعيان، ص443.

(3) وفيات الأعيان، ص446.

(4) المبرد حياته وآثاره، محمد عبد الخالق عضيمة، ص11.

(5) وفيات الأعيان، ص445.

(6) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص124.

(7) وفيات الأعيان، ص442.

(8) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص 58- 59.

(9) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص113.

(10) ومن مشايخه "التوزي، الرياشي، الزيادي، الجاحظ"، المبرد حياته وأثاره محمد عبد الخالق عضيمة، ص11.

(11) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص- ص 134- 135.

(12) وفيات الأعيان، ص441.

(13) طبقات النحويين واللغويين، ص110.

(14) طبقات النحويين واللغويين، ص101.

(15) المدارس النحوية، ص124، نقلا عن سر صناعة الأعراب 130/1.

(16) المدارس النحوية، ص124، نقلا عن الخصائص 287/3.

(17) المدارس النحوية، ص134.

(18) معجم الأدباء، ص480.

(19) معجم الأدباء، ص480.

(20) معجم الأدباء، ص480.

(21) معجم الأدباء، ص480.

(22) المبرد، حياته وآثاره، محمد عبد الخالق عضيمة، ص7.

(23) معجم الأدباء، ص485- 486.

(24) المدارس النحوية، ص124.

(25) المدارس النحوية، ص124.

(26) معجم الأدباء، ص486.

(27) جميع ما ذكر من مصنفات المبرد ذكر في معجم الأدباء، ص486.

(28) المدارس النحوية، ص124.

(29) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص125.

(30) مغنى اللبيب 408/2.

(31) للمحقق تعليق على هذه النقطة متناقض،هامش 379/1.

(32) الأنصاف لابن الأنباري 376/1، 377، 378.

(33) الأنصاف ورد في صدر بيت رقم 240 "فحور قد لهوت بهن عيني" للمتنخل الهذلي.

(34) الأنصاف، 381/1.

(35) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص126.

(36) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص126.

(37) المغني لابن هشام 142/1،141، 143.

ملحوظة: الحقيقة أن هذه المخالفة وردت في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني في المجلد الأول، ص462 طبعة دار أحياء الكتب العربية، كما وردت في

أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك دار الشام بيروت/ غير محققة طبعة أولى، ص 148 كما وردت في الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 83 الجزء الثاني، ص597 وفيه رأي للكسائي أفسده المؤلف ولكن ما نرجحه هو ما قاله إبن هشام في كتابه مغني اللبيب.

(38) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص126

(39) مغني اللبيب لإبن هشام، ص298/1- 299، ملحوظة: هذه المسألة تختص بخلاف البصرة والكوفة ولكني لم أجدها في الأنصاف لإبن الأنباري.

(40) المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، ص127.

(41) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص127.

(42) شرح الأشموني 385/1، 386.

(43) كتاب سيبويه 305/1.

(44) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص128.

(45) مغني اللبيب، إبن هشام، ص141.

(46) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص128.

(47) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص128.

(48) المغني 535/2.

(49) شرح الأشموني 38/2- 39.

(50) المدارس النحوية، ص 128.

(51) شرح الأشموني، ص415/1 وهناك شرح مسهب الأشموني وقد نبه على ذلك.

(52) المدارس النحوية، ص128.

(53) المغني، ص102/1.

(54) المدارس النحوية، ص129.

(55) المدارس النحوية، ص129.

(56) المدارس النحوية، ص129.

(57) المغنى 336/1- 337.

(58) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص129.

(59) كتاب سيبويه 195/2- 196- 197.

(60) حاشية الصبان على شرح الأشموني 146/3- 147.

(61) الأنصاف 341/1- 342.

(62) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص130.

(63) شرح اِبن عقيل، ص128.

(64) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص130.

(65) شرح الأشموني، 308/2.

(66) هذا الرأي لمحقق الكتاب على الهامش، ص128.

(67) ذكر في الهامش أيضا "الذي رد عليه في ذلك المبرد، لأن سيبويه فضل النصب على الرفع، وفضل المبرد في البيت الرفع على النصب.

(68) الرد على النحاة لاِبن مضاء القرطبي، ص128- 129.

(69) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص132.

(70) شرح الأشموني 476/2- 477.